

المقاوالاتية الاجتماعية كآلية لتحفيز التغير الاجتماعي

Social entrepreneurship as a mechanism to stimulate social change

حليس سمير، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، * samir.hallis@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/11/28

تاريخ الإرسال: 2024/05/09

ملخص:

سنتهم في هذه المداخلة بمعالجة العلاقة بين المقاوالاتية الاجتماعية كشكل من أشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي المنظم للمجتمعات الحديثة، والتغير الاجتماعي باعتباره سنة من سنن تلك المجتمعات، وقد ركزنا فيها على إبراز مفهوم المقاوالاتية الاجتماعية والفرق بينها وبين المقاوالات النمطية، ودورها في تحفيز عملية التغير من خلال تعويضها (مع فاعلين آخرين) للمؤسسات الحكومية، ضمن استراتيجيات الحوكمة وتحت تأثير تيار العولمة، للقيام ببعض الوظائف التقليدية بطريقة مختلفة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، حيث استخدمنا المنهج التحليلي لإبراز تلك العلاقة، مؤكداً في النهاية على الأهمية القوية لهذا النشاط الإنساني، وعلى دوره المهم في اقتراح الحلول لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية خاصة أثناء الأزمات، والضرورة الملحة لتشجيعه وتنظيمه بالطريقة المطلوبة لزيادة فعاليته في أداء كل تلك الوظائف.

الكلمات المفتاحية: المقاوالاتية، المقاوالاتية الاجتماعية، التغير، التغير الاجتماعي، الاستقرار الاجتماعي، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract:

In this intervention, we will focus on the relationship between social entrepreneurship as a form of organized economic and social activity in modern societies, and social change as one of the laws of these societies. We focused on highlighting the concept of social

* المؤلف المرسل

entrepreneurship, its difference from typical entrepreneurship and its role in stimulating the process of change within governance strategies and under the influence of globalization, to perform certain traditional functions in a different way in order to maintain social stability. To highlight this relationship, we used the analytical approach, ultimately highlighting the strong importance of this human activity, its important role in proposing solutions to resolve economic and social problems, especially during crises, and the urgent need to encourage and organize it in the necessary means to increase its effectiveness in the exercise of all these functions.

Keywords : Entrepreneurship, social entrepreneurship, change, social change, social stability, economic and social problems.

مقدمة:

عرفت المجتمعات الحديثة في العقود القليلة الماضية تغيرات كبرى على مستوى بناءاتها الهيكلية ووظائفها الحيوية. حيث تخلت الدولة عن العديد من وظائف الرعاية الاجتماعية لصالح فاعلين آخرين برزوا تحت تأثير تيار العولمة واستراتيجيات الحوكمة كمنظمات المجتمع المدني والمقاولات الاجتماعية. هذه الأخيرة التي تختلف عن المقاولات النمطية سواء من حيث تنظيمها وهيكلتها، أو من حيث طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، مما أهلها للقيام بالعديد من الأدوار الاجتماعية في ظل بيئة شديدة التعقيد والتغير. لقد أثبت المقاولون الاجتماعيون في الكثير من بلدان العالم قدرتهم على قيادة التغيير والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي بفضل طبيعة الخدمات التي يقدمونها، والاستراتيجيات التي يتبعونها في معالجة مختلف الصدمات التي عرفت مختلف المجتمعات منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كما قدموا العديد من التجارب الناجحة كفاعلين محوريين في معالجة الكثير من المشكلات كتلك المتعلقة بالفقر والبطالة ودعم الفئات الهشة في المجتمع وحماية المحيط، وهو ما زاد من أهميتهم كمساهمين محوريين في السياسات التنموية الحديثة، وكمختصين في قيادة التغيير الإيجابي خاصة في مرحلة الأزمات. هذا النجاح يدفعنا لبذل المزيد من الجهود من أجل فهم المقاولاتية الاجتماعية، وطبيعة نشاطها، وما يميزها عن المقاولات النمطية، والميكانيزمات التي تتبناها في التوفيق بين تحقيق

المصالح الاقتصادية والمادية من جهة، وخدمة المصلحة العامة من جهة أخرى، وكيف تساهم في عملية التغير الاجتماعي، وما السبل الكفيلة بترقيتها والرفع من كفاءة المنخرطين فيها من أجل زيادة فعاليتهم.

1. الإشكالية:

يعتبر النشاط المفاوالاتي من أهم الأنشطة التي راجت في العقود القليلة الماضية، حيث زاد الإقبال عليه في مختلف المجتمعات الإنسانية الحديثة بالنظر للمزايا التي يقدمها والأهداف التي يحققها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وقد انتشر هذا النشاط في مرحلة أولى بالمجال الاقتصادي، وكانت الغاية منه تنحصر فقط في تحقيق المنفعة المادية من خلال الاستثمار في مجالات محددة، ومع مرور الوقت امتد انتشاره ليشمل المجال الاجتماعي، مع تبنيه في العديد من الأنشطة التي لا تهدف فقط وبالضرورة لتحقيق الأرباح، بل تسعى كذلك لتحقيق أهداف اجتماعية مختلفة كالتعليم والتكوين والتربية والإعلام والحفاظ على البيئة ومساعدة الآخرين...إلخ.

وتكمن أهمية المفاوالاتية الاجتماعية في الدور المكمل الذي تؤديه في المجالات التي تهتم بها، حيث تزامن انتشارها مع التغيرات الحاصلة على مستوى الأدوار الوظيفية للمؤسسات الحكومية ضمن ما يطلق عليه بسياسة الحوكمة أو الحكم الراشد المعتمدة في تسيير الشأن العام في العديد من دول العالم منذ العقد الثامن من القرن العشرين، وتحت تأثير تيار العولمة، حيث لجأت الدول في ظل هذه السياسة إلى إشراك العديد من الفاعلين ممن لا ينتمون بالضرورة للأجهزة الحكومية في الاهتمام بقضايا المواطنين وحل مشاكلهم، بل أنها تخلت عن دورها في الكثير من الميادين، فاتحة المجال بذلك لفاعلين آخرين يعتبر المفاوالاتية الاجتماعي إلى جانب منظمات المجتمع المدني والهيئات الخيرية من أهمهم.

وتواجه المفاوالاتية الاجتماعية العديد من التحديات في العصر الحديث بالنظر لطبيعة نشاطها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث تهتم بترسيخ العديد من القيم المجتمعية المهددة بالزوال كتلك المتعلقة بالتضامن الاجتماعي، وفي نفس الوقت تسعى لدعم قيم جديدة تتماشى والتغيرات الحاصلة تحت تأثير تيار العولمة، وبالتالي فإنها تشارك في الدفع بالمجتمع نحو التطور باتجاه إيجابي يضمن عملية التأقلم بسلاسة مع التغيرات الحاصلة على مستوى البنية الاجتماعية، لتطرح نفسها كواحد من أهم البدائل التي يعول عليها لخلافة المؤسسات الحكومية، أو على الأقل التعاون معها، من أجل الاستمرار في أداء الوظائف الاجتماعية التقليدية بطريقة مختلفة وبنفس الفعالية في ظل بيئة شديدة التعقيد.

في ظل كل ما سبق، لنا أن نتساءل عن ماهية المقاولاتية الاجتماعية والفرق بينها وبين المقاولاتية النمطية التي تركز فقط على تحقيق المنافع الاقتصادية، وعن الأدوار التي يؤديها هذا النوع من المقاولاتية في تحقيق التغير الاجتماعي، وما السبل الكفيلة بدعمها وترقيتها من أجل الاستمرار في القيام بالوظائف الاجتماعية التي تؤديها؟

2. أهداف البحث والمنهج المستخدم:

من خلال هذه الورقة سنسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المقاولاتية الاجتماعية، عن خصائصها، أهدافها ومجالات نشاطها، وما يميزها عن المقاولاتية النمطية في المجال الاقتصادي.
- التنبيه لأهمية الأدوار التي تؤديها المقاولاتية الاجتماعية في ضمان التماسك المجتمعي وفي تحفيز التطور الاجتماعي، خاصة في ظل التغيرات الكبرى التي حدثت على مستوى البيئة الاجتماعية والثقافية تحت تأثير تيار العولمة بتخلي الدولة عن الكثير من التزاماتها في مجال الدعم المقدم للفئات الهشة في المجتمع.
- كشف آليات الدعم لزيادة الاهتمام بهذا النوع من المقاولاتية.
- وسنعمد من أجل تحقيق هذه الأهداف على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن جانب من العلاقات الوطيدة بين المقاولاتية الاجتماعية كشكل من أشكال النشاط الاجتماعي والاقتصادي الحديثة، والتغير أو التطور الاجتماعي الضروري للغاية من أجل تحقيق التوازن المطلوب بين ما يحدث من تغيرات على مستوى البيئة العالمية وما تتطلبه المجتمعات المحلية من استقرار.

3. المقاولاتية الاجتماعية بين الأدوار الاقتصادية والتحديات الاجتماعية:

بصفة عامة تشير المقاولاتية إلى ذلك النشاط الذي يهدف في الأساس لإنشاء منظمات جديدة أو تطوير منظمات قديمة، وذلك بتبني مناهج مختلفة في التنظيم والعمل والاستجابة لفرص جديدة عامة (بن قطاف، 2021، صفحة 187)، حيث يركز هذا النشاط على المبادرة من أجل التغيير وخلق القيمة المضافة في مجالات محددة، وذلك من خلال عملية الإبداع والابتكار، إذ يتفق جل المتخصصين في هذا المجال على أن القدرة على الاختراع وتقديم الجديد هي أهم صفة يتميز بها المفاول عن غيره في المجال الذي يتحرك ضمنه. حيث تتطلب القدرة على الاختراع توفر العديد من الشروط في الشخصية التي تقدم عليها كالميل إلى المجازفة، وحب الاستقلالية في العمل، والقراءة الجيدة للحاجات والنقائص التي

يمكن معالجتها في جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما أن النشاط المقاوالاتي يتطلب توفر ظروف وإمكانيات خاصة تضمن نجاحه وفعاليته، لذلك تعرف من جهة أخرى على أنها ظاهرة معقدة تتطلب خصائص محددة: مالية، تقنية وبشرية، لا سيما فيما يتعلق بالتكوين، المرافقة والهيكل...إلخ، حيث تشكل هذه الشروط الدعامات الأساسية التي تساهم في اكتساب الروح المقاوالاتية، المبادرة، الإدراك الجيد للخطر والفرص المتاحة (سيدي صالح و لونيس، 2022، صفحة 555)، فنمو النشاط المقاوالاتي وتطوره يرتبط بمجموعة من الشروط الموضوعية التي ينبغي أن تتوفر في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة، الأمر الذي ينبغي للحكومات أن تدركه جيدا إذا ما أرادت أن تتجاوز بعض الأزمات الناتجة عن برامج إعادة الهيكلة التي تبنتها من أجل الدفع بعجلة التنمية.

وإن ارتبط النشاط المقاوالاتي في بداياته الأولى بالميدان الاقتصادي حيث السعي لتحقيق الأرباح المادية من خلال تنشيط الحركة الاقتصادية بتشجيع خلق المؤسسات وتطويرها للمساهمة بفعالية في خلق الثروة، فإنه امتد ليشمل مجالات اجتماعية وثقافية متعددة خاصة مع التغيرات الحاصلة على مستوى الرعاية الاجتماعية التي كانت تقدمها المؤسسات الحكومية في العديد من بلدان العالم، وتغير العديد من المفاهيم الكلاسيكية المرتبطة بعملية التنمية، حيث لا تقتصر المقاوالاتية الاجتماعية في هذه المجالات على تحقيق الأرباح المادية، بل تركز أكثر على مساعدة الآخرين في حل المشكلات التي تواجههم في حياتهم اليومية، وتنمية مهاراتهم، ودمجهم في المجتمع، وتحقيق التكامل فيما بينهم باعتبارهم كائنات اجتماعية. وهذا لا يعني أن النشاط المقاوالاتي في المجال الاجتماعي لا يهدف كذلك لتحقيق الأرباح.

وتعرف المقاوالاتية الاجتماعية على أنها "نوع من الأعمال التي تهدف إلى تعريف وتشخيص المشاكل والحاجات الاجتماعية، واستعمال مبادئ ريادة الأعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع اجتماعي يحقق تغييرا اجتماعيا مطلوباً" (ABU-SAIFAN, 2012, p. 22)، حيث يسعى هذا النوع من المقاوالاتية إلى إحداث التغيير في الحياة الاجتماعية من خلال معالجة مختلف المشكلات، وذلك بالاعتماد على الطرق والاستراتيجيات المطبقة في المقاوالاتية النمطية من أجل تحقيق الفعالية المطلوبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة. إن أهم ما يلفت النظر في هذا التعريف هو أن المقاوالاتية الاجتماعية شكل من أشكال العمل المنظم الذي يتم ضمن إطار مؤسساتي، فهو لا يتم بشكل عشوائي غير منظم، بل تحدد من خلاله مهام الأعضاء الفاعلين بدقة وفقا لتخصص وكفاءات كل عضو، ويتم تسويق جهودهم وفق

خطة عمل محكمة تحدد منذ البداية من أجل تحقيق أهداف واضحة، وبذلك تختلف المقاولاتية الاجتماعية عن أشكال أخرى للنشاط الاجتماعي كالعامل التطوعي أو الأنشطة الاجتماعية التي تتم من خلال المنظمات الخيرية التي، وإن كانت تتبع هي الأخرى تنظيمًا محكمًا، إلا أنها في الغالب لا تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية.

وإن كانت المقاولاتية الاجتماعية لا تختلف عن المقاولاتية النمطية من حيث أن كليهما تهدف لتحقيق الغايات المادية، وتسعى من خلال أنشطتها المختلفة إلى المساهمة في تحقيق التنمية من خلال عمليات الإبداع والابتكار وخلق المؤسسات وتطويرها، كما أنها تتبع نفس المبادئ في التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والرقابة، بالإضافة إلى تحمل العديد من المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية كتوفير مناصب الشغل والمساهمة في التخفيف من ظاهرة البطالة وتنمية القيم المشجعة على العمل والابتكار، وإدماج عدد أكبر من الأفراد خاصة الشباب منهم في حركية المبادرة في مجال الأعمال الحرة... إلخ، إلا أن المقاولاتية الاجتماعية تتميز بمجموعة من الخصائص تزيد من مسؤوليتها الاجتماعية، وتضعها في الصف الأول من أجل الدفاع عن القضايا المجتمعية. خاصة وأنها تلتزم أكثر بمجموعة من المبادئ الأخلاقية التي توجه أنشطتها نحو الاهتمام بالمصلحة العامة ومساعدة الآخرين في شتى المجالات، ولعل أهم ما تتميز به المقاولاتية الاجتماعية ما يلي:

- المقاولاتية الاجتماعية وسيلة لتحفيز التحول والتغير الاجتماعيين بالبحث عن حلول جديدة ومختلفة للمشكلات الاجتماعية بالدرجة الأولى وبغض النظر عن البعد الاقتصادي للنشاط المقاولاتي، ولتحقيق هذه الغاية ينبغي للفاعلين في هذا النوع من المقاولاتية فهم النظام الاجتماعي الذي ينتمون إليه (أو الذي يمارسون أنشطتهم ضمنه)، وإدراك الترابط بين مكوناته الأساسية. في حين يركز المقاول النمطي أكثر على فهم الجوانب الاقتصادية والتجارية على اعتبار أن أهدافه تميل أكثر نحو تعظيم الربح المادي وزيادة الأرباح الاقتصادية.

- إذا كانت الفعالية في المقاولاتية النمطية تقاس بمدى تحقيق الأهداف المادية وزيادة الأرباح، فإنها في المقاولاتية الاجتماعية تقاس بالتأثير الاجتماعي وخلق قيم إيجابية جديدة أو المحافظة على القديم منها، حيث تعتبر وظيفة تثمين الرأس المال الاجتماعي وتفعيله في الحفاظ على التماسك الاجتماعي أو تحفيز التغير الإيجابي بتشجيع المبادرات ودعم الابتكار من أهم الوظائف التي يؤديها المقاول الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، مع التأكيد مرة أخرى على أن المقاولاتية الاجتماعية لا تفرط في تحقيق بعض

الأرباح الاقتصادية كلياً، والاختلاف هنا بين النوعين من المقاولاتية هو أن المقاول الاجتماعي يلتزم إلى حد ما بمجموعة من المبادئ الاجتماعية والأخلاقية في ممارسة أنشطته.

• بسبب طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تميل المقاولاتية الاجتماعية إلى مركزية المبادرة الجماعية لكونها بحاجة دائمة لدعم المانحين والمتطوعين والخبراء وأصحاب المصلحة وجميع المستفيدين من مخرجاتها، فهي ميدان حيوي لاستقطاب الكفاءات ذات الحس الاجتماعي المرتفع، في حين تميل المقاولاتية النمطية أكثر إلى مركزية المبادرة الفردية، لأن الاستقلالية في العمل وتحقيق الأرباح والمنافع المادية على المستوى الشخصي هي أهم الأسباب التي دفعت أصحابها للانخراط فيها حتى ولو كانت جماعية، أو استفادت من دعم المستثمرين لنشاطها (براهمي، 2021، الصفحات 28-29)، وكأن طبيعة المهام ومستوى الأهداف يزيد من المسؤولية الأخلاقية للمجتمع في دعم المقاول الاجتماعي الذي يسعى لتحقيق أهداف أسى تتجاوز تلك الغايات المادية التي توجه سلوك المقاول النمطي.

• إن الفرق بين النوعين لا ينحصر فقط في الأهداف بل يشمل حتى الدوافع، فقد أثبتت دراسة أجراها كل من "ابرانسن" و"غاردارنر" أن قناعات المقاولين الاجتماعيين عادة ما تكون مستوحاة من تجارب ماضية عاشوها كحالات الطلاق وهجران أحد الوالدين، انتحار الأقارب، التعرض لمختلف أشكال العنف... إلخ، بمعنى أن انخراط الشخص في هذا النوع من المقاولاتية يكون ناتج عن ألم أو حالة مأساوية عاشها المقاول الاجتماعي ورفعت من مسؤوليته في مساعدة الآخرين على اعتبار فهمه لظروفهم، أو من خلال الانخراط في العمل الاجتماعي منذ الصغر اقتداءً بأحد أفراد العائلة، أو نتيجة المشاركة في الخدمة الاجتماعية من خلال المدارس أو الجمعيات، أما المقاول النمطي فغالبا ما تكون معتقداته وقيمه مرتبطة بالبحث عن الثروة والرفاهية، وحب الاستقلالية، والنفور من الوظائف التي قد يعتبرها بمثابة إهانة لشخصه باعتباره عبودية في شكل آخر (براهمي، 2021، صفحة 31).

• في المقاولاتية النمطية يركز المقاول أكثر على عنصر المنافسة ويسعى من خلالها لفرض مكانة محترمة في السوق، وعلى حساب بقية المنافسين، بينما يتم التركيز في المقاولاتية الاجتماعية على عنصري التكامل والشراكة للتعاون مع فاعلين آخرين في سبيل تحسين الخدمات الاجتماعية، ويظهر في هذه النقطة بالذات البعد الاجتماعي لهذا النوع من المقاولاتية، فالمقاول الاجتماعي لا يحقق أهدافه على حساب الآخرين، ولا تتسم أنشطته بالأنانية المفرطة التي هي من أهم صفات المقاول في المجال

الاقتصادي، بل يعمل دائما وفق منطق راجح مع الالتزام التام بالمبدئ الأسى ألا وهو تحقيق المصلحة العامة.

وعلى العموم يمكن توضيح الفروق الجوهرية بين المقاول الاجتماعية والمقاول النمطية (الاقتصادية) في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الفرق بين المقاول النمطي والمقاول الاجتماعي

1.	2. المقاول الاجتماعي	3. المقاول النمطي (الاقتصادي)
4. نقاط قوته	5. خبرات جماعية	6. مهارات وطاقات شخصية
7. تركيزه على	8. تنمية القدرات	9. عوائد مالية
10. المنظور الزمني	11. المدى الطويل	12. المدى القصير
13. نطاق المنتجات والخدمات	14. محدد حسب الرؤية	15. غير محدد
16. الأرباح	17. الأرباح تعتبر وسيلة	18. الأرباح هي الغاية
	19. يعاد استثمارها	20. توزع على المساهمين
21. المخاطر	22. أصول المنظمة، السمعة والثقة	23. الأصول الشخصية والمستثمرين
24. الاستقلالية	25. جعل المنظمة غير مرتبطة بالمانحين	26. جعل المنظمة مسؤولة عن مصيرها بدلا من الاعتماد على المالك

(قوجيل، 2020، صفحة 25)

4. مساهمات المقاولاتية الاجتماعية في المجال الاجتماعي:

بغض النظر عن الأهداف الاقتصادية المحدودة التي تسعى بعض المقاولات الاجتماعية إلى تحقيقها (وهي أهداف مشروعة)، تساهم بالموازاة مع ذلك في تقديم العديد من الخدمات التي من شأنها مساعدة الآخرين، وتغيير وضعياتهم الاجتماعية نحو الأفضل، وتختلف مجالات تقديم تلك الخدمات باختلاف طبيعة نشاط كل مقولة اجتماعية، فمنها من تنشط في مجال التكوين وتنمية المهارات ومختلف خدمات نقل المعرفة كالترجمة وتقديم دروس الدعم لتلاميذ المدارس وتعليم اللغات وتلقين مهارات استخدام والسيطرة على الوسائل التكنولوجية الحديثة، ومنها من تركز أكثر على المجال البيئي والحفاظ على المحيط كالمقاولات التي تنشط في مجال النظافة أو البرامج التحسيسية التي تهدف للحفاظ على البيئة وحمايتها، بينما تستهدف أخرى مباشرة مساعدة الآخرين ك تلك التي تقدم الرعاية الاجتماعية لفئات معينة في المجتمع (المسنين، ذوي الحاجات الخاصة...إلخ)، أو تهتم بمجال التشغيل والمساهمة في محاربة ظاهرة البطالة والحد من انتشارها...إلخ. وفي جميع الحالات، فإن المقاولاتية الاجتماعية تساهم مساهمة كبيرة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحفيز التغيير الإيجابي، خاصة مع تخلي الجهات الحكومية عن جزئ من مسؤولياتها التقليدية اتجاه المجتمع ضمن سياسات.

في محاولة منه لإبراز الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المقاولاتية في مجالات الإبداع والابتكار وتجاوز التفكير التقليدي، استخدم "شوميتير"، أحد رواد التفكير المقاولاتي، مصطلح "التدمير الخلاق" للتعبير عن الثورة الكبيرة التي يمكن أن تحدثها المقاولاتية الاجتماعية على مستوى أي مجتمع، وذلك بتشجيعها على التخلي عن القيم التقليدية غير البناءة، وتبني قيم جديدة أكثر فعالية تتلائم مع التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الاجتماعية بكل أبعادها، حيث يقود هذا النوع من النشاط الجهود الرامية لمواجهة التحديات الاجتماعية بتقديم الحلول الثورية ذات المخاطر العالية في مرحلة قد يعرف فيها المجتمع بكافة مكوناته حالة من الجمود والعجز عن تقديم الحلول الكفيلة بتجاوز المشكلات التي تواجهه. وقد أكدت المعطيات أن دور المقاولاتية الاجتماعية يبرز خاصة في فترات الأزمات مثل حالات الركود الاقتصادي، ولعل أفضل مثال يؤكد هذا الموقف ما لعبته المقاولاتية الاجتماعية في فترة الثمانينات من القرن الماضي من خلال محاربتها للفقر وإدماجها للفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، "ففي البلدان النامية برزت وظيفتها بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي

للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية، وخاصة تجربة 'بنك الفقراء' في بنغلاداش، حيث كانت بمثابة الحل الوحيد لمعالجة معضلة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي في أجله الطويل من خلال بناء الأصول سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات)، أو المالية كالحسابات البنكية، أو الاجتماعية من خلال الشبكات والعلاقات الاجتماعية والبشرية (الخبرة والتعليم)" (زعيني، 2021)، وبالتالي فإن للمقاول الاجتماعي الفضل الكبير في تغيير حالة البأس ودعم الفئات المعوزة التي ظهرت مع التغيرات البنيوية لأنظمة الحكم بتخلي الدولة عن وظائف الدعم التي لطالما التزمت بها دولة الرفاه، خاصة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

إن التشجيع على المقاولاتية الاجتماعية سيساهم بطريقة غير مباشرة في تحقيق العدالة الاجتماعية بطريقتين مختلفتين. فمن جهة يؤدي ذلك إلى زيادة عدد المقاولين الاجتماعيين الصغار، ومن إلى زيادة عدد المنتمين للطبقة المتوسطة في المجتمع، الطبقة التي لطالما اعتبرت بمثابة المؤشر الأساسي على الرفاهية النسبية لأي مجتمع وعلى العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد (زعيني، 2021)، سببان يبرزان بوضوح ما يمكن أن تقدمه المقاولاتية الاجتماعية من أجل الحفاظ على التوازن بين الطبقات الاجتماعية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

لقد نتج عن برامج إعادة الهيكلة التي تبنتها الكثير من الدول، خاصة في العالم الثالث، الكثير من التصدعات على المستوى الاجتماعي، حيث زادت بالموازاة مع ذلك نسب التسرب المدرسي المبكر، وارتفعت معدلات الجريمة في فترة عرفت فيها أسواق الشغل انغلاقاتا كبيرا، كما انتشرت الأحياء الفقيرة على ضفاف التجمعات الحضرية الكبرى، ونتج عن ذلك كله ظهور الكثير من الآفات الاجتماعية المدمرة، حيث يرى البعض في المقاولاتية أحد الحلول الكفيلة بمعالجة تلك التصدعات "من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل عن طريق التعليم والتدريب الهادف" (زعيني، 2021)، وعندما نتحدث عن دور المقاولاتية الاجتماعية في المساهمة في معالجة هذا الاضطراب الاجتماعي، فإنها يمكن أن تمنح للمنخرطين فيها، باعتبارها نشاطا اجتماعيا واقتصاديا هادفا، العديد من العناصر الإيجابية يمكننا إيجازها فيما يلي (بن حكوم، 2020-2021، صفحة 56):

- الوعي والمعرفة: على اعتبار أن أول خطوة يقدم عليها المقاول الاجتماعي هي محاولة فهم واقعه وإدراك المشكلات التي تهدد استقرار هذا الواقع.

- **الثقة بالنفس:** حيث يتمتع المفاول الاجتماعي بثقة كبيرة في نفسه وفي قدراته على معالجة المشكلات التي يواجهها في الواقع.
- **الإبداع:** من أهم الصفات التي يكتسبها المنخرطون في المفاولاتية الاجتماعية قدرتهم على الإبتكار والإبداع باقتراح حلولاً غير تقليدية قادرة على تغيير الواقع نحو الاحسن.
- **المبادرة:** تحتاج عملية الإبداع إلى المبادرة بالتطوع والتضحية من أجل مواجهة المشكلات الاجتماعية، وهي إحدى أهم الصفات التي يتعلمها المفاولون الاجتماعيون، حيث ينبغي لهم دائماً وضع المصلحة العامة للمجتمع الذي يعيشون فيه فوق مصالحهم الشخصية المحدودة.
- **الإيجابية:** وهي الشعور بالتفاؤل لتجاوز العقبات والمسؤولية والعمل الجدي من خلال الاستثمار في الإمكانيات المتاحة وتعبئتها بطريقة مختلفة لإيجاد البدائل والحلول.
- **الإلهام:** وهو القدرة على إلهام الآخرين وإقناعهم باتخاذ قرارات معينة، أو اتباع خطوات محددة من شأنها أن تؤدي إلى التغيير الإيجابي المطلوب.

5. المفاولاتية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي المستدام:

يمكن للمفاولاتية الاجتماعية أن تستجيب بفعالية للشروط الموضوعية التي تفرضها النماذج التنموية الحديثة، خاصة مع التغيرات الكبرى التي حصلت على مستوى المبادئ العامة التي أصبحت توجه تلك النماذج ميدانياً، ونخص بالذكر هنا ظهور العديد من المفاهيم التنموية كموجه أخلاقي للنشاط الاقتصادي مثل مفاهيم التنمية المستدامة، التنمية الخضراء والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكلها مفاهيم تستوجب ضرورة احترام هذا النشاط الاقتصادي لمجموعة من الأبعاد الاجتماعية والبيئية لتحقيق التوازن الضروري في عملية النمو. وتعتبر المفاولاتية الاجتماعية بمثابة الفاعل الرئيسي الذي يقود عملية التحول والانتقال من النماذج الكلاسيكية في عملية التنمية التي لطالما ركزت على البعد الاقتصادي وتحقيق المنافع المادية على حساب المحيط والمجتمع إلى النماذج الحديثة التي ينبغي أن تحترم الحد الأدنى من المعايير للحفاظ على التوازن البيئي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للجميع، "فقد جعلت من المسؤولية الاجتماعية مجال نشاط لها منذ البداية، أي أنها أنشأت أصلاً لاعتبارات اجتماعية أو بيئية، بالإضافة إلى إدماجها للبعد الاقتصادي في أنشطتها بما يحقق لها الاستقلالية المالية الذاتية" (بن حكوم، 2020-2021، صفحة 211)، وبذلك لعبت دوراً مهماً في عمليات

التوعية من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكانت بمثابة النموذج الذي يقتدى به من أجل إحداث التغيير الجذري في طبيعة النشاط الاقتصادي وأخلقته.

إن الدور الذي لعبته المقاولاتية الاجتماعية في سبيل تغيير الاستراتيجية التنموية قد اعتبر بحد ذاته بمثابة ثورة في التفكير المقاولاتي، فإذا كانت المقاولاتية النمطية هي نواة استراتيجيات النمو في الاقتصاد التقليدي حسب موقف العديد من المفكرين مثل "شومبيتر"، فإن المقاولاتية الاجتماعية هي المحرك الأساسي للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا (بن حكوم، 2020-2021، صفحة 211)، وقد كان لهذا الدور الحيوي أثرا كبيرا في تحسين الظروف المعيشية للعديد من الفئات الاجتماعية الهشة التي استفادت سواء بطريقة مباشرة من الخدمات التي تقدمها المقاولات الاجتماعية، أو بطريقة غير مباشرة نتيجة التغيير الجذري للكثير من المفاهيم التنموية، والذي شاركت فيه تلك المقاولات.

6. عوامل دعم وتنمية المقاولاتية الاجتماعية:

بناء على الدور الإيجابي الذي تلعبه المقاولاتية الاجتماعية في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتحفيز التغيير المطلوب لتحسين ظروف الأشخاص والجماعات خاصة في فترة الأزمات والتحول الاقتصادي الاجتماعي، فإنه ينبغي الاهتمام بها وتشجيعها والعمل على تنميتها للرفع من فعاليتها في دعم عملية التنمية، ويرتبط كل ذلك بمجموعة من العوامل يمكننا إيجازها في العناصر التالية:

1.6. عوامل ذاتية: وترتبط بالخصوص بالسمات الشخصية للفرد والتجارب التي مر بها في حياته، حيث تتحكم تلك السمات في مدى ميل الشخص لهذا النوع من النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهذه السمات ينبغي أن تتوفر في كل شخص مقاول وليس فقط في المقاول الاجتماعي، حيث يمكننا عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: سمات الشخص المقاول

27. الاستكشاف	28. التركيز على النتائج	29. المبادرة	30. الكاريزما
31. المرونة	32. الاحتراف	33. تحمل المخاطرة	34. التميز

38. البحث عن الإنجازات	37. التفائل	36. التمتع بالاستقلالية	35. القدرة على استغلال الموارد
42. التمتع بالطاقة	41. الهجوم	40. تحمل الغموض	39. القدرة على الإبداع
46. الصرامة والفعالية	45. القيادة	44. القدرة على التنبأ	43. الثقة بالنفس
50. القدرة على التأثير في الآخرين	49. الاستمتاع بحل المشاكل	48. الطموح	47. الحماس

(PIERRE-ANDRE, 2009, p. 41)

بالإضافة لكل هذه السمات التي يشترك فيها تقريبا جميع المقاتلين، ينفرد المقاتل الاجتماعي بخاصية القدرة على تنمية علاقات اجتماعية واسعة رسمية وغير رسمية مع الكثير من الأشخاص الذين يعيشون في محيطه ويمتلك القدرة على التأثير فهم، حيث تولد هذه الشبكة من العلاقات رأس مال اجتماعي في شكل منافع تآزرية في العديد من المجالات كتبادل المعلومات والتأثير والسمعة والتعزيزات النفسية (براهي، 2021، صفحة 32)، وكل ذلك يمنح للمقاتل الاجتماعي مرونة إضافية في الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها يوميا.

وإن كانت السمات الشخصية ضرورية من أجل كفاءة المقاتل الاجتماعي وفعاليته، فإن عدم وجودها لا يعني أنه من المستحيل اكتسابها عن طريق التعليم والتدريب، وهنا تزيد مسؤولية الجهات الحكومية في العمل على وضع البرامج التي من شأنها استقطاب الأفراد المأهلين للعمل في هذا المجال، وتنمية قدراتهم لزيادة فعاليتهم ميدانيا. وهذا الصدد، أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أن توافر السمات الشخصية لدى الأفراد قد تدفع بحركة المقاتلين الاجتماعيين وتسرع وتيرة إنفاذ مشاريعها، فهذه الحركة لا تنتظر من السلطات العمومية المحلية والوطنية وحتى الإقليمية تطوير المقاتلات الاجتماعية، ومع ذلك تظل هذه الأخيرة بحاجة إلى الشراكة مع المؤسسات العمومية (زعيبي، 2021) خاصة من أجل الدعم والتأطير.

2.6. خلق البيئة القانونية لنمو ورعاية المقاولاتية الاجتماعي: يشكل هذا النوع من

المقاولاتية نمطا فريدا من نوعه في إدارة الأعمال، وبالتالي فإن القوانين الحالية المنظمة للعمل في كافة بلدان العالم قد لا تكفي لتنظيمه وزيادة فعاليته، فالمقاولاتية الاجتماعية تختلف من جهة عن المنظمات التقليدية أو المقاولات النمطية التي يكون الهدف من وجودها إلى جانب خلق الثروة هو تعظيم الربح الاقتصادي، كما تختلف من جهة أخرى عن المنظمات التي لا تسعى للكسب المادي كمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية، ومن هنا وجب العمل على كل المستويات من أجل تنظيم هذا النشاط بتبني ترسانة قانونية مختلفة تتلائم مع طبيعته باعتباره نشاطا اقتصاديا واجتماعيا يعمل أصحابه على تحقيق بعض الأرباح الاقتصادية، لكن مع وجود هدف أسمى يتمثل في الاحترام الشديد للأبعاد الاجتماعية في عملية التنمية.

إن خلق مثل هذه القوانين المنظمة من شأنه أن يعالج العديد من الثغرات التي نتجت عن التغيرات البنائية للدولة القطرية ووظائفها منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث يمكن للمقاولين الاجتماعيين خلافة المؤسسات الحكومية لأداء بعض الوظائف التي تخلت عنها إذا ما لقيت الرعاية اللازمة ضمن إطار قانوني ينظم أنشطتها.

3.6. زيادة الاهتمام الإعلامي بهذا النوع من النشاط: لأن المقاولاتية الاجتماعية تعتبر

حديثه النشأة بالمقارنة مع المقاولات النمطية، فإنها لا زالت غير معروفة بالشكل الكافي عند الرأي العام، ولدى السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الكلاسيكيين، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لنقص الاهتمام الإعلامي بها، وعدم وجود استراتيجيات واضحة للتعريف بها، وشرح مهامها ومكانتها المهمة ضمن الاستراتيجيات التنموية الحديثة. إن وجود الدعم الإعلامي يمكن أن يساعد في انتشار المقاولاتية الاجتماعية أكثر خاصة في أوساط الشباب، كما من شأنه أن يستقطب عددا أكبر من الممولين والمساهمين من أجل ترقية أنشطتها. وينبغي التركيز في أي استراتيجية إعلامية على شرح الجوانب الإيجابية لهذا النشاط الاجتماعي، والحرص على نشر ثقافة مشجعة تتضمن معلومات مفيدة عن التجارب الناجحة في مجتمعات أخرى في هذا المجال.

4.6. توفير البرامج التدريبية والمهنية للتكوين في هذا المجال: بما أن نشاط المقاولاتية

الاجتماعية يختلف اختلافا جذريا عن الأنشطة الاقتصادية التقليدية، فإنه سيحتاج دون أي شك لكفاءات متخصصة تكون على دراية بطبيعة هذا العمل، وبالمبادئ العامة التي تحكمه، والأهداف التي

يسعى إلى تحقيقها، أو باختصار شديد فإنه سيحتاج لموارد بشرية متخصصة ذات كفاءة عالية، وهذه الموارد لا يمكن أن تتوفر إلا بوجود استراتيجية للتكوين المتخصص الذي يستقطب الراغبين في إنشاء المقاولات الاجتماعية لتكوينهم ومتابعتهم بهدف تأهيلهم ومساعدتهم في تطوير مشاريعهم، فصحیح أن السمات الشخصية تلعب دورا كبير في الدفع للخوض في هذا المجال، إلا أنها لن تكون كافية إذا لم يتم سقلها وتوجيهها للعمل بكفاءة أكبر.

5.6. نشر ثقافة المقاولاتية الاجتماعية من خلال التعليم الرسمي في المدارس: إن

نشر ثقافة المقاولاتية الاجتماعية قد تتم في جزء كبير منها عبر البرامج التعليمية التي يخضع لها التلاميذ في مراحل التعليم الأولى، حيث ينبغي أن يترى الأطفال منذ الصغر على حب القيم الإيجابية التي تدعوا للتكافل الاجتماعي وتفضيل المصلحة العامة، ونبذ قيم الأنانية التي وإن أسست للنجاح على المستوى الفردي فالأكيد أنه سيكون نجاحا على حساب المجتمع، وبذلك نساهم في تكوين الشخصية المسؤولة اجتماعيا منذ الصغر، ونزيد من إمكانية انخراط أكبر عدد من أفراد المجتمع في هذا النوع من النشاط الاقتصادي البناء، ولنا أن نشير بهذا الصدد أن نشر ثقافة المقاولاتية الاجتماعية لا تقتصر فقط على المراحل الأولى للتعليم الابتدائي، بل أنها عملية مستمرة تبدأ في المرحلة الابتدائية مع الأطفال، وتمتد حتى لمراحل التعليم الجامعي مع الطلبة، بل أن نشر هذا النوع من الثقافة هو مسؤولية اجتماعية يمكن بجسديها حتى من خلال برامج التوعية الموجهة لغير المتدربين وبغض النظر عن الفئة السنية المستهدفة.

6.6. توفير الدعم والتمويل الكافيين: تحتاج المقاولات الاجتماعية بنسب متفاوتة إلى

التمويل المالي لمزاولة أنشطتها، وبالرغم من وجود عدة مصادر حاليا تضمن جزء من هذا التمويل عن طريق المنح والاعتمادات، والمساهمات الخيرية وبعض الاستثمارات، إلا أن ذلك مشروط في الكثير من الأحيان بتوفر مجموعة من العوامل كدرجة نضج تلك المقاولات، والسمعة التي تتمتع بها، والهيكل القانوني للأنشطة التي تزاولها وتوافر سوق رأس المال للمؤسسات من هذا النوع (قوجيل، 2020، صفحة 21)، لذلك وجب البحث عن مصادر تمويل ثابتة لا تضمن خلق هذا النوع من المقاولات فحسب، بل توفر إمكانية المتابعة والدعم المستمر بهدف توسيع أنشطتها للاضطلاع بالمهام الكبرى التي توكل إليها في المجتمعات الحديثة.

7.6. توفير هيئات للإحصاء والتقييم: حتى تدرك كل دولة إمكانياتها الحقيقية في مجال

المقاولاتية الاجتماعية، ينبغي أن تنشأ هيئات متخصصة مهمتها الأساسية القيام بدراسات جدية إحصائية لمعرفة عدد المؤسسات الاجتماعية، ودور كل منها، وحجمها في الاقتصاد الوطني، ومستوى التأهيل الذي تتمتع به مواردها البشرية، وكل ذلك من أجل توفير بنك من المعطيات يسمح برسم استراتيجية واضحة لتنظيم هذا القطاع، يتم من خلالها دعم الجوانب الإيجابية، ومعالجة النقصان.

الخاتمة:

تعتبر المقاولات الاجتماعية من أهم المؤسسات الحديثة التي برزت إلى الوجود لتغطية النقصان الكبيرة المفروضة من قبل التغير الاجتماعي والاقتصادي منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحت تأثير سياسات إعادة الهيكلة التي تبنتها العديد من بلدان العالم، وقد رأينا كيف أن هذه المقاولات تختلف نسبيا عن المقاولات النمطية، خاصة من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهي في معظمها أهداف اجتماعية تندرج ضمن خدمة المصلحة العامة من خلال مساعدة الآخرين وتحسين ظروفهم المعيشية، ويكتسي هذا النوع من المقاولات أهمية بالغة خاصة أثناء الأزمات بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه المنخرطين فيها كفاعلين أساسيين يمكن الاعتماد عليهم في اقتراح الحلول الكفيلة بمعالجة الاختلالات الناتجة عن أي تغيير اجتماعي أو اقتصادي، بل يمكن الاستفادة من خدماتهم حتى في برامج التطوير والتحسين لتمييز نشاطاتهم بالتجديد والإبداع. وبالنظر لهذه الأهمية، فإن الاعتناء بالمقاولات الاجتماعية، وتنميتها، وحمايتها، وإدماجها في الاقتصاد الوطني في أي دولة يعتبر أمرا ضروريا للغاية، حيث يتطلب ذلك توفير العديد من الشروط الموضوعية كالتمويل والإشهار وبرامج خاصة للتكوين والتأهيل، بالإضافة إلى خلق البيئة القانونية لتأطير هذا النوع من النشاط ومرافقة المنخرطين فيه.

قائمة المراجع:

Julien PIERRE-ANDRE .(2009) .*Entreprendre, une introduction à l'entrepreneuriat* .Paris: Edition Boeck.

Samer ABU-SAIFAN .(2012) .social entrepreneurship; définition and boundaries .*technology innovationàanagement review* .

أحمد بن قطاف. (2021). دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات -دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريرج-. الباحث الاقتصادي، 08(01)، الصفحات 185-197.

سناء زعيمي. (20 07, 2021). المقاولاتية الاجتماعية وإمكانية التوفيق بين الاقتصادي والاجتماعي. تاريخ الاسترداد 01 02, 2024، من <https://www.takamoul.org/wp-content/uploads/2021/07>

صباح براهيم. (2021). المقاولاتية الاجتماعية والمقاولاتية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 09(02)، الصفحات 24-36.

صبرينة سيدي صالح، و علي لونيس. (2022). المقاولاتية: المفهوم، الآليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية. مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 08(02)، الصفحات 553-572.

علي بن حكوم. (2020-2021). المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة دراسة حالة-، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل م د). أدرار: جامعة أحمد درارية.

محمد قوجيل. (2020). محددات تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship*